التعددية في السودان:

إدارة التنوع ومطلوبات الاندماج الوطني

(مقارنة مع أمريكا، الهند ونيجيريا)

(كتاب المسبار، رقم ١٠٨، ديسمبر ٢٠١٥، دبي)

عبده مختار موسى[١]

بروفيسر في العلوم السياسية

جامعة امدرمان الإسلامية

تمهيد:

تنطلق هذه الدراسة من **فرضية** أساسية هي: أن فشل النخبة السودانية في إدارة التنوع يشكل سببا أساسيا في أزماته وعدم استقراره.

وتناقش **سؤال** محوري: كيف فشلت النخبة السياسية في تحقيق الاستقرار في بلد متنوع؟

ترى هذه الورقة أن أهم مرتكز لحسن إدارة التنوع في دولة مثل السودان هو فهم الميكانيزمات الكامنة في طبيعة المجتمع، ثم توظيف الديناميكيات اللازمة لتحقيق الاندماج الوطني. ويمكن النظر لعملية "الاندماج الوطني" على أنها تمثِّل رافعة مهمة في التحكم في

[١] عبده مختار موسى، بروفيسر في العلوم السياسية بجامعة امدرمان الإسلامية، تلقى كل تعليمه الجامعي وفوق الجامعي بجامعة الخرطوم، عمل رئيسا لقسم العلوم السياسية ثم مديراً معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة امدرمان الإسلامية، وعمل بالتدريس لفترة قصيرة في جامعة ولاية يوبي بنيجيريا وعميد كلية بها. له (١٠) كتب و(٥٠) بحثا منشورا في دوريات علمية محكمة باللغتين الانجليزية والعربية داخل وخارج السودان، وشارك في أكثر من (٢٠) مؤتمر دولي.

التنوع وحسن إدارته. فالاندماج الواطني يشكل أهم ناظم لدولة مثل السودان ما زالت في طور البناء والتشكيل/التشكُّل والصيرورة.

الملاحظة الأساسية في مسألة التنوع في السودان هو أن السودان ليس شديد التنوع من ناحية لغوية أو دينية، بل متنوع في جانب التركيب العرقي – هو أقرب إلى "تنوع إثنو/ثقافي". فمن حيث اللغة شكلت اللغة العربية لغة مشتركة لجميع القبائل والإثنيات في السودان فأصبحت هي اللغة الموحِّدة واللغة السائدة أو اللغة الأم lingua–franca. ومن الناحية الدينية فإن السودان – بعد الانفصال – أصبح من أكثر الدول انسجاما حيث يعتنق الإسلام أكثر من ٩٧% من السودانيين (جمهورية السودان) الشمالي.

الملاحظ أن كثيراً من المعاجم الغربية تُعرِّف التعددية "Pluralism" على أساس أنها فلسفة سياسية. وتستند إلى نظرية فحواها أن "السلطة السياسية في المجتمع ليست بيد الناخبين بل موزعة بين عدد كبير من الجماعات". وهي تنطوي على الاعتراف بـ والتأكيد على التنوع diversity في إطار كيان سياسي والذي يسمح بالتعايش السلمي للمصالح والقناعات وأساليب الحياة المختلفة. ويلا يُصَنَّف أنصار التعددية pluralists على أنهم ليبراليون (الذين يتمسكون بمبدأ المساواة) ولا على أنهم محافظون conservatives (الذين يركزون على الحرية والتقاليد كمبدأ موجِّه لهم) بل هم (التعدديون) يؤيدون شكلاً من أشكال الاعتدال السياسي. كما أنهم ليس بالضرورة من أنصار الديمقراطية التعددية، لكن يتفقون بصورة عامة على أن شكل الحكم (التعددي) هو الأفضل بما يحققه من توفيقية بين المصالح المتضاربة.[٢]

وترتبط التعددية بالأمل أن هذه العملية (التوفيقية) بين المصالح والحوار سوف تنتهي بتحقيق الصالح العام "common good" . وهذا الصالح العام ليس هو مجموعة قيم مجردة أو صماء بل محاولة لتحقيق التوازن بين المصالح الاجتماعية المتنافسة، وبالتالي تعمل باستمرار على تحوّل الظروف الاجتماعية السائدة.[٣]

[2] Rajiv Krishnan Kozhikode and Jiatao Li, Political Pluralism, public policies, and organizational choices: banking branch expansion in India, 1948 – 2003, Academy of Management Journal, 55(2), 339 – 359; and see also: Richard E. Flatham (2005), Pluralism and Liberal Democracy. In: Wikipedia, the free encyclopedia.

[٣] المصدر نفسه.

أولاً: خلفيات تشكيل الهوية السودانية:

دراسة واقع التنوع في السودان يستلزم دراسة كيف تشكل هذا السودان، وكيف تشكلت هذه الهوية المتنوعة؟

لقد كان الاعتقاد السائد وسط علماء الأنثروبولوجيا أن السودان دولة أفريقية–عربية. وقد ظل هذا الاعتقاد يشكل أحد المسلمات لدى أي باحث عند توصيفه للسودان. وأضاف البعض كلمة "إسلامي" أو مسلم، فأصبح يُنظَر للسودان بأنه قطر عربي–أفريقي مسلم. غير أن هذا التوصيف الأخير غير مقبول لدى الجنوبيين في السودان الذين يرون أن كلمة "عربي–مسلم" هي شأن خاص بالشمال فقط. وحتى بالنسبة للشمال لديهم تحفظ فحواه أن الشمال ليس كله مسلماً وليس كله عربياً حيث أن هناك بعض المناطق في شمال السودان زنجية ومسيحية مثل قبائل النوبة في كردفان – لكن ليس كلهم مسيحيون فهناك مسلمون ووثنيون. كذلك هناك مجموعات كبيرة في الشمال اعتنقت الإسلام ولكنها ليست من أصول عربية مثل النوبيين في شمال السودان، والأنقسنا والفونج والفور، وغيرها؛ ومعظمها تشير ملامحها إلى أصلها الأفريقي الصافي غير المختلط بالعرب. ومن ناحية الأديان نجد أن الأغلبية مسلمة (٧٣%)، وتشكل الأديان المحلية (١٧%)، والمسيحيون ٨%. اللغة العربية يتحدث بها ٥١% من السكان، واللغات النيلية يتحدث بها 17,7% من السكان، و ١١% يتحدثون لغة الدينكا. ويتحدث 21,1% بلغات غير العربية في الشمال.[٤]

بالإضافة إلى التكوين الأنثروبولوجي فإن مسألة الهوية في السودان قد تعقدت **بالتنوع الديني**. وعلى الرغم من سماحة الإسلام المعتدل – الإسلام الشعبي الصوفي– السائد في السودان وقدرته على التعايش السلمي مع المسيحية، إلا أن عملية تسييس الدين باعتماده أحد التباينات التي تميز هوية الشمال عن الجنوب (قبل الانفصال) زاد من تعقيد المسألة السودانية. وقد اهتمت الحركة الشعبية لتحرير السودان في أدبياتها بالبعد الديني حيث كانت تنظر للنخبة السياسية الحاكمة في الخرطوم على أنها تقود حملة أيديولوجية جديدة.

[٤] عبد الله علي إبراهيم، الماركسية ومسألة اللغة في السودان، الخرطوم: دار عزة للنشر، ٢٠٠١، ص ٢٦.

يختزل بعض الباحثين السودانيين الهوية العربية الإسلامية في أقلية وافدة تم استيعابها في المجتمع السوداني التقليدي مع تمتعهم بمكانة متميزة واضحة. إن ذلك يمكن أن يُفسِّر وبوضوح حقيقة أنه برغم التقدم النشط في الاستعراب والأسلمة عند دخول الإسلام، إلا أن تلك المناطق ظلت في موقف حساس بين تمسكها العاطفي، بشخصيتها الأصلية بكبرياء، وبين تبنيها العملي للثقافة ووجهات النظر السياسية العربية."[28] ويرى فرانسيس دينج مثلاً أنه حتى المجموعات الشمالية التي كانت نتاجاً للاستعراب اكتسبت خصائص وسمات أفريقية بسبب تداخل الجنوب مع الأقاليم الشمالية. وأن لعملية جلب الإماء (المسترقات) من الجنوب – الذي تواصل بدون انقطاع لقرون – قدراً من التجانس المزيَّف غير الحقيقي بين كل أولئك النوبيين.

غير أن الباحثين غير العرب في السودان يعترفون بتأثير الإسلام ودوره كعامل رئيس في تشكيل الهوية الحالية (لشمال السودان) وقد تفوق الإسلام على كل الحضارات التي سبقته، ضمت الإمبراطورية الإسلامية مصر أولاً، ثم أرسلت غزوات للسودان. وبرغم نجاح المقاومة السودانية في إيقاع خسائر عظيمة على العرب الغزاة إلا أنها في النهاية لم تتمكن من مقاومة القوة العربية الأكثر تقدماً. بعدها سعى الطرفان (السودانيون والعرب المسلمون) للسلم وعقدوا اتفاقيات مع النوبيين (٦٥١ – ٦٥٢م) ثم مع البجا ٨٣١م. وتم عقد تلك الاتفاقية تحت ضغط القوة العسكرية المتقدمة للعرب مما حقق للعرب امتيازات على السودانيين.[٥] الملاحظ هنا أن فرانسيس دينج – مثلاً – يستخدم مفردة "العرب" للغزاة، و"السودانيين" للسكان الأصليين الذين هم أصلاً ليسوا بعرب بل "استعربوا" بفعل غزو العرب للسودان ومصاهرتهم لهم.

وفي سياق هذا التحول الجذري في **الهوية المحلية** تطور الإسلام والعروبة بواسطة زعماء الصوفية الذين "كانوا انتقائيين في تعاملهم مما أعطى العملية بعداً سودانياً مميزاً."[٦] وقد نقل الدعاة المسلمون الوافدون إلى السودان من مصر والحجاز والمغرب الطرق الصوفية في القرن الثاني عشر والثالث عشر. ومع مطلع القرن الثامن عشر كانت هذه الطرق قد توطدت وبعمق في البلاد، محققة بذلك أكثر أنواع التغلغل الديني والنفوذ السياسي عمقاً وانتشاراً.[٧] فقامت

[٥] فرانسيس دينج، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن، القاهرة: مركز الدراسات السودانية،الخرطوم:مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩، ص ٤٤.

[٦] Tim Niblock, Class and Power in Sudan, University of New York Press, 1987, pp. 161 – 162.

[٧] فرانسيس دينج، المصدر السابق، ص ٤٦.

الطرق الصوفية كي تواصل تعاليم الآباء المؤسسين أو الشيوخ. وتوسع نفوذ هذه الطرق جزئياً لأن طبقة التجار المتنامية رأت في الإسلام عاملاً يمكن استغلاله ضد النظام الإقطاعي التقليدي الذي كان يحد من نشاطها كما توسعت الطرق الصوفية بسبب قبولها وبسبب دعم السلاطين والملوك الذين تحولوا إلى الإسلام وللطرق الصوفية بشكل واسع.[٨]

تجاوز المهدي حدود الوطنية السودانية وطرح فكرة الأمة الموحَّدة عن طريق حشد الدعم المعادي للأتراك. لكن الملاحظ أن المهدي كان معادياً لزعماء الطرق الصوفية. فقد عمل على "تقويض نفوذهم السياسي والديني دافعاً عملية توسيع الهوية في اتجاه الخط الإسلامي."[37] هذا الاتجاه – الإصلاح الإسلامي – قاومته الختمية وأدى ذلك إلى ظهور انقسام جديد بين الطرق الصوفية.

لم تساعد الظروف الدولة المهدية في أن تحقق أهدافها فقد توفي المهدي بعد بضعة أشهر من انتصار ثورته بقتل شارلس غوردون الحاكم البريطاني – وبطل الحرب الصينية سابقاً – ثم الخلافات في ظل الخليفة عبد الله التعايشي بين أبناء الغرب وأبناء البحر (الأشراف) و"تدهور القانون والنظام والمجاعة الناتجة عن الجفاف والحرب وعدم مقدرة الدولة لمجابهة الطوارئ،"[٩] كلها عوامل حالت دون استكمال مشروع الهوية الإسلامية الكبير للمهدوية السودانية.

جاء الحكم الثنائي (الإنجليزي–المصري) في عام ١٨٩٩ وهو بريطاني في جوهره، وهو علماني. لذلك وجدت الإدارة البريطانية المقاومة الدينية في شكل المهدية الجديدة (neo-Mahdism) بينما ظلت دارفور مستقلة وتقاوم حتى عام ١٩١٦م. ولاكتساب الشرعية حاولت الإدارة البريطانية إظهار احترامها للقيم الدينية المحلية ومؤسساتها والاعتراف والاحترام **للهوية الإسلامية للشمال**، وقرروا أن البلاد مسلمة وجعلوا الجمعة هي العطلة الرسمية بدلاً من الأحد. وأُبعدت الجمعيات المسيحية عن الشمال لكن سُمح لها لاحقاً بممارسة نشاطها بصور محدودة في بعض مدن الشمال. وفي مجال التعليم التزمت السياسة البريطانية بالطرح الإسلامي، بعدم فصل الدين عن الدولة وتم تدريس الدين كجزء من المنهج في المدارس الحكومية. واستطاع البريطانيون عبر سياساتهم واستغلال السلطة أن ينجحوا نسبياً وجزئياً في إعادة صياغة توجهات

[٨] Mansour Khalid, the Government They Deserve: The Role of the Elite in Sudan's Political Evolution, Kegan Paul, London and New York, 1990, p. 4.

[٩] Mohammad Omer Beshir, Revolution and Nationalism in the Sudan, Barnes and Noble, 1974, p. 16

السودانيين نحو أنظمة حديثة دون إبعادهم عن **هويتهم العربية الإسلامية** مما جعلهم أكثر مرونة وتقبلاً للاختلاف، وباحترامهم للإسلام تمكَّن البريطانيون من التأثير التدريجي على السودانيين لتقبل فصل الدين عن الدولة.

عندما أدرك البريطانيون صعود المد الوطني العلماني وسط الشباب المتعلم، الذين تأثروا، أولاً، بالاشتراكيين الفابيين للعمل من أجل نموذج سياسي واقتصادي تقدمي، ثم تحولهم بشكل واضح نحو القوميين المصريين للتوجيه الاستراتيجي والتعاون، حينها قرر البريطانيون التوجه نحو قادة الطائفية، خاصة أنصار المهدي المعادين للمصريين، ليصبحوا حلفاء سياسيين لهم. وعبر تخصيص الأراضي والسلفيات الضخمة كرأسمال استثماري، حازت عائلة المهدي على قاعدة اقتصادية هائلة. وتغير وضع السيد عبد الرحمن المهدي بشكل مذهل، وبسبب العداء التقليدي بين عائلة المهدي والمصريين، أصبح عبد الرحمن أقرب للبريطانيين.

أما الأنظمة الوطنية التالية للإدارة البريطانية فقد تأخرت في اكتشاف المظالم الثقافية والتنموية التي تسببت فيها السياسات المذكورة، وفي مسألة المشاركة العادلة في السلطة والثروة. فقيام السودنة على أسس الكفاءة المحضة كان خطأً فادحاً، وتبني ثقافة مركزية واحدة مهيمنة دون النظر للثقافات الأخرى والسير في السياسة الاقتصادية على خطا الإدارة البريطانية بمعايير الجدوى الاقتصادية دون النظر للأبعاد الاجتماعية ولمصالح المناطق المهمشة كلها أخطاء تدفع البلاد ثمنها اليوم.[١٠]

وفي جبال النوبة، مثلاً، أعادت الحكومة تقسيم الإدارات الأهلية بغرض الكسب السياسي أو إضعاف الخصوم مما انعكس سلباً على التعايش. ففي منطقة جبال النوبة حلت الهوية العرقية – في التقسيم الجديد – محل الهوية الإقليمية التي كانت سائدة في الماضي والتي كانت تستوعب الهويات العرقية على تعددها.[١١] كذلك في الأنظمة العسكرية عند حظر الأحزاب أصبح الرجوع للقبيلة هو السبيل الوحيد المتاح للتعبير سياسياً. كما أن انهيار الخدمات وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي والخدمي أيضاً ساهم في رجوع المواطنين للقبيلة كمؤسسة ضمان اجتماعي.

---

[١٠] عبد الرحمن الجعلي، المصدر السابق، ص ٤٠

[١١] يونيكا كورينا، علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤، ترجمة مجدي النعيم، مركز الدراسات السودانية (د. ت.)، ص ٥٠

على الرغم من النجاح النسبي لمؤسسات ونظم الحكم الاستعماري في تيسير التواصل بين أجزاء السودان وقومياته وخلق شعور عام بالانتماء لكيان واحد، فقد ظلت المؤسسات والنظم قاصرة عن تحقيق البناء القومي المطلوب. إن هذه الخلفية التاريخية تنتهي بنا إلى أن السودان غداة الاستقلال كان كياناً قابلاً للتطور في أي الاتجاهين: إما التكامل القومي والوحدة، أو التناقض والانقسام حسب المدخلات السياسية، الثقافية والاقتصادية. فالتفاعل التاريخي إلى ذلك الوقت أوجد أرضية معقولة كان يمكن أن يُؤسس عليها البناء القومي السليم، ولكنه مع ذلك كان قاصراً عن القضاء على التباينات الإثنية والثقافية، الدينية والاقتصادية التي يمكن أن تغذي الصراع والانقسام.[١٢]

إن الفوارق الإثنية في الحالة السودانية تحمل في ثناياها الفوارق الثقافية، الدينية والاقتصادية. فالعناصر الزنجية غير العربية هي التي يتركز فيها الوجود غير الإسلامي مسيحياً كان أو وثنياً. كما أن هذه العناصر تحتل في غالبها هامش الحياة الاقتصادية، وهي كذلك ضحية التراتيب الاجتماعية التي أفرزتها الظروف التاريخية بما في ذلك حركة الرق.[١٣]

هذا يعني أنه في السودان تحمل الإثنية في ثناياها الاختلافات الدينية، الثقافية والاقتصادية. هذا بالإضافة إلى التعقيدات التاريخية التي اكتنفت العلاقات بين الإثنيات، خاصة في عصر الاسترقاق، مما جعل التناقض الإثني تناقضاً مزدوجاً يحمل في أحشائه أبعاداً كثيرة. وقد أفرز هذا الواقع أوضاعاً ومفاهيم جديدة مثل "الإستعلاء الإثني"، و "الطبقية العرقية" وما ارتبط بهما من تهميش وحرمان تنموي. أدى ذلك إلى ظهورة حركات احتجاج – ضد المركز – على أساس إثني مما أثر على عملية التعايش السلمي وعلى الاستقرار.

وإذا نظرنا للسودان من الناحية الأنثروبولوجية يضم مئات القبائل وعشرات اللغات. هذه التعددية الإثنية (multiplicity of identities) التي تميز بها السودان دفعت بعض الباحثين للقول بأن الشمال نفسه متماسك أو مربوط (held together) بعرى الإسلام والعروبة. ولولا الدين الإسلامي واللغة العربية لأصبح شمال السودان نفسه مجزءاً إلى عدة دول، لأن الدين واللغة هي أقوى **مكونات الهوية**. لذلك نجد أن الشمال على اختلاف اثنياته تجمعه الهوية العربية

[١٢] حامد البشير، محاولة لفهم العلاقات القبلية وديناميات الحرب والسلام في جبال النوبة، ترجمة عائشة سليمان، ص ١٦٥.
[١٣] مكي علي بلايل،الديمقراطية والإثنية في السودان (تحرير حيدر إبراهيم علي)، المصدر السابق، ص ٩

الإسلامية بينما الجنوب – أيضاً على اختلاف إثنياته – تربطه الهوية الأفريقية الزنجية المسيحية. لذلك فإن الجنوب توحده "الهوية الجنوبية" تجاه أو مقابل "الهوية الشمالية".[١٤] ولذلك فإن الهوية هي المحرك الأساسي للصراع حول قسمة الثروة والسلطة. وأن معظم الصراعات في السودان هو **صراع هويات**. هذا التحليل السوسيولوجي مهم لفهم المسألة السودانية فهماً صحيحاً ودقيقاً.[١٥]

إن الهويات السودانية يمكن الحديث عنها على أساس مستويات مختلفة. يمكن الحديث – مثلاً – عن "هويات صغرى" و "هويات كبرى". فالهوية الجنوبية والهوية الشمالية هي هويات كبرى. لكن الهويات في داخل الشمال تتعايش سياسياً وتتفاعل اجتماعياً وتتواصل ثقافياً. وفي ذلك إثراء للهوية الكبرى (السودانية الشمالية) وهي تقوم على دعائم الدين واللغة. والتحليل ذاته ينطبق على تركيبة الهوية الجنوبية الكبرى التي قوامها الزنوجة والمسيحية؛ مع وجود بُعد نفسي أو عاطفي (sentimental) للهوية الجنوبية مقابل الهوية الشمالية. نسبة المسيحة في الجنوب لا تتعدى الـ ٣٥% لكن أصبح لها تأثير في الهوية ربما بسبب فاعليتها في التأثير على النخب الجنوبية في المجتمع الجنوبي. هذا الجانب الوجداني تراكم عبر العصور باعتبار أن الشمال ينتمي إلى ثقافة أسمى ويضطهد الجنوب ويظلمه وأنه يستأثر بالثروة ويحتكر السلطة.

هذه الأطروحة تقودنا إلى تحليل الهويات الصغرى التي يتشكل منها السودان الشمالي. منطلق التحليل الذي يطرحه هذا المقال يختلف – جزئياً – عن ما يذهب إليه العديد من الباحثين في السودان الذين يتفق معظمهم بأن الصراع في السودان هو "صراع حول الموارد."[١٦] مع عدم إنكار دور الموارد كعامل مهم في الصراع، ترى هذه الدراسة أن الصراع في جوهره صراع هويات صغرى ومتوسطة وكبرى. وتقصد الدراسة بهذا التقسيم أن الهويات الصغرى والمتوسطة في السودان الشمالي بين بطون القبائل أو بين قبيلة وأخرى. فالصراع حول المياه أو المشاجرات

---

[١٤] بعد انفصال الجنوب ما زالت هنالك مجموعات إثنية غير عربية تعتبر نفسها أن لها هوية مختلفة عن بقية السودان الشمالي وهي أقرب للجنوب من ناحية الإثنية والثقافة خاصة في النوبة في جبال النوبة بجنوب كردفان وبعض القبائل غير العربية (مثل الانقسنا) في جنوب ولاية النيل الأزرق. وهذا يفسر امتداد العلاقة بين هذه المناطق والحركة الشعبية (حكومة الجنوب) بعد انفصال الجنوب. وتمثل ذلك في وجود حركة شعبية في الشمال تُسمى "الحركة الشعبية/ قطاع الشمال" وهي التي ظلت تقود حركة متمردة مسلحة بدعم من حكومة الجنوب (بعد الانفصال) كما أنها تحالفت مع حركات دارفور المسلحة تحت مظلة "الجبهة الثورية" مع ملاحظة أن مكونات حركات دارفور المسلحة هي في غالب تكوينها تضم عناصر غير عربية مثل قبائل الفور والزغاوة..

[١٥] عبده مختار، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، المصدر السابق، ص ١٥١.

[١٦] بروفيسر حسن مكي، باحث في القرن الأفريقي، مدير جامعة أفريقيا العالمية، في حوار مع التلفزيون السوداني، ٢٠٠٥/٩/٢٢.في عبده مختار، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، المصدر السابق، ص ١٥٢.

الفردية بين أفراد قبائل مختلفة (أحياناً حول إمرأة أو أبقار أو مبايعة أو نحو ذلك) يختفي في داخل بطون القبيلة الواحدة أو يتراجع لصالح القبيلة الأكبر أو ينتقل من كونه بين أفخاذ القبيلة الواحدة إلى الفرع الأكبر في القبيلة أو إلى المجموعة القبلية الأكبر. مثلاً الصراع بين قبائل المسيرية الحُمُر (فلايتة وعجايرة) يختفي لتتوحد قبيلة المسيرية الحُمُر ضد قبيلة أخرى من قبائل البقارة مثل المسيرية الزرق وهذه هويات صغرى. ثم تتوحد هذه القبائل – وتتجاوز خلافاتها – في مواجهة مجموعة قبلية أخرى خارج هذه المنظومة. وهكذا يختفي الصراع الداخلي في قبيلة واحدة – على مختلف مستويات تقسيماتها الداخلية – إذا كان الطرف الثاني في الصراع (حول الموارد مثلاً) هو قبيلة أخرى (الرزيقات مقابل المعاليا مثلاً) وهذه هويات متوسطة. والمدخل الوحيد لاجتثاث هذه الانتماءات الضيقة للهوية والمواطنة يكمن في نشر التعليم والوعي والتأثير الإعلامي/التربوي لغرس قيم المواطنة ومحاربة القبلية والعنصرية.

لكن على الرغم من انفصال الجنوب (في ٢٠١١) يرى الكاتب ضرورة النظر في أطروحات الجنوبيين حول الهوية فهي ما زالت لها اسقاطاتها في الشمال عبر ما يُعرَف بـ "**الكتلة السوداء**" التي تضم مجموعات أفريقية/زنجية كبيرة في شمال السودان مثل النوبة وقبائل جنوب النيل الأزرق وأكثر من عشرين قبيلة في دارفور فهي ذات أصول غير عربية على الرغم من استعرابها واعتناقها الإسلام. ففي حالات كثيرة تتحرك مشاعر الإثنية وتطغى على الانتماء الإسلامي مثلما حدث من انشقاقات وسط الإسلاميين في السودان على أساس عرقي (مكي بلايل في جبال النوبة، وداوود بولاد في دارفور وكذلك دكتور خليل إبراهيم كأمثلة للقيادات والنخب). وهنا تفوقت الإثنية – ممزوجة بمشاعر الحرمان والتهميش – على رابطة الدين كأحد أركان الهوية. وبالتالي من المتوقع أن يكون هناك "جنوباً" جديداً – جنوب ثقافي/إثني – تتشكل على أساسه هوية جديدة في الشمال ويستمر صراع الهويات بشكل جديد مهددا الاستقرار والتعايش السلمي ما لم تتمكن النخبة الحاكمة من معالجة أزمة الهوية والمواطنة على الأسس التي أشارت لها هذه الورقة.

ثانياً: مطلوبات الاندماج الوطني:

أهم مرتكز لحسن إدارة التنوع في دولة مثل السودان هو فهم الميكانيزمات الكامنة في طبيعة المجتمع، ثم توظيف الديناميكيات اللازمة لتحقيق الاندماج الوطني. ويمكن النظر لعملية "الاندماج الوطني" على أنها تمثِّل رافعة مهمة في التحكم في التنوع وحسن إدارته. فالاندماج الواطني يشكل أهم ناظم لدولة مثل السودان ما زالت في طور البناء والتشكيل والصيرورة.

يرى بعض الباحثين أن الاندماج الوطني national integration هو الوعي بهوية مشتركة تربط مواطنين في دولة ما. وتعني أنه على الرغم من انتمائنا لطوائف وأديان مختلفة ونتحدث لغات مختلفة إلا أننا ندرك حقيقة أننا جميعا قومية واحدة.[١٧]

يُقصد بمفهوم الاندماج الوطني خلق فرص وحقوق متساوية لكل المكونات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة لتكون هذه المكونات الاجتماعية أكثر اندماجا فيما بينها، وبالتالي يعلو الولاء القومي بينها على الولاء الإثني والقبلي. كما تعني كلمة اندماج التكامل الطوعي بين المكونات الاجتماعية المختلفة داخل الدولة الواحدة. والاندماج الوطني مفهوم يسعى لإدارة التنوع الثقافي وتوجيه التباين الإثني والديني واللغوي القائم في المجتمع ليسهم في بناء وحدة وطنية قائمة على التنوع، ويهدف الاندما الوطني لتحقيق المساواة بين مكونات المجتمع في داخل الدولة الواحدة عبر تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم الآنية والمستقبلية.[١٨] وبالتالي ينطوي المفهوم على توجهات فكرية تحاول أن تطرح حلولاً للكثير من المشكلات الاجتماعية كالنزاعات والصراعات العرقية التي تهدد وحدة الدولة وتعيق التنمية.

أن هناك إجماعاً على أن الاندماج الوطني، أو الانصهار في هوية وطنية مشتركة أمر ضروري لانتظام الحياة الاجتماعية والنفسية في أي مجتمع. وفي الوقت نفسه فإن هناك إجماعا على أن احد أهم معوقات الاندماج الوطني هو وجود القوالب النمطية الجاهزة.

---

[١٧] Shona Khurana, National Integration: Complete Information on the meaning, features and promotion of national integration in India (see the Wikipedia).

[١٨] عاصم فتح الرحمن، أزمات الاندماج الوطني في القارة الأفريقية، سوادنايل،

Stereotypes) وهي التصورات السلبية Images) التي تظهر بها الجماعات الوطنية القوية لنفسها، بالإصدار الأحكام على فئات المجتمع الأخرى.[١٩]

هذا يدل على درجة الخلل في عملية الاندماج الوطني الطبيعة المشتركة التي تحمل السمات، والصفات بين كل الناس، كما تعطل تبلور الهوية الوطنية الأصيلة الجامعة لكل الناس، بل تخرج الجماعات "الأقلية" خارج العمل الوطني لأنها دوماً تحس بأن دورها ثانوياً وأنها مهمشة

Marginalized وأنها مستبعدة ومقصية excluded في مجتمعها الذي تعيش فيه وأنها غريبة في وطنها alienated، لهذا تخرج مجبرة، لأنها ترفض سجنها في قوالب الأقواياء التي يريدون أن يسودوا وينتشروا على حساب حقوقها.

ولكي يتم الدمج integration بصورة سليمة وناجحة لا بد أن يقوم على التسامح. والدمج المتسامح هنا يعني أن ندخل فئات جديدة فنغيرها كما تغيرنا ثم نطلب منها المشاركة معنا في بناء الوطن. وكذلك يمكن أن تتعزز هذه العملية من خلال الإستيعاب والتمثُّل (assimilation) فيتم استيعاب كل المجموعات في الثقافة الرئيسة في المجتمع، أو بالتعبير المجازي "في المجرى الرئيس للنهر"in the main stream وهو الثقافة القومية السائدة مع احتفاظ كل مجموعة إثنية بثقافتها الفرعية في إطار ذلك الكل الثقافي الوطني. ويكون في المجتمع مكان لدمج المثقفين والمقاتلين والنساء والأحزاب والعمال وغيرهم، وبإمكان كل هؤلاء أن يكونوا جزءا من الوطن وارتباطهم فيه أكيد عبر مساواتهم ودمجهم وطنياً. مع احترامنا لخياراتهم الشخصية في حب القبيلة أو الطائفة، علينا أن نحترم الخيار الفردي ونتمسك بالخيار الوطني من حيث الارتباط والمساواة وسيادة حكم القانون.

يعتبر مفهوم الاندماج الوطني أقرب ما يكون لقبول واسع من المواطنين على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم لمشروعية الدولة، واقتناعهم التام بكل ما يمكنه أن يحقق فكرة المواطنة

---

[١٩] متكل أبين نالاي، الاندماج الوطني، http://www.farajat.net/ar

الدستورية كإطار سياسي واجتماعي واقتصادي، تستطيع الدولة من خلاله التخلص من مشكلة إتهام البعض بالولاءات المتعددة، والقناعات المتباينة، وحصرها في الولاء الكامل للدولة.[٢٠]

إن هذا المدخل يتفهم بالطبع أغلب الحساسيات التي يحملها أفراد من المجتمع ما زالت لديهم مخاوف الإندماج، وهواجس تخشى محو الخصوصية، وفي هذا الإطار فمن الضروري أن تسعى الدولة لتقديم حزمة إصلاحات تقضي على ما يمكن أن يعرقل المشروع الطموح للاندماج، بوضع كافة المواطنين على محك التكافؤ والمساواة والعدل، وهو شرط ضروري وملح لإنجاز المهمة[٢١] ..

إن الدول الحديثة تستطيع أن تعيد فحص الخطابات المناوئة والمؤسسة لفكرة علو أحد العناصر على عناصر أخرى بفرض المواطنة الكاملة على الجميع وتشكيل مؤسسات تساهم في دعم هذه الفكرة، مما يعني تجسير الهوة التي نشأت في مراحل تاريخية سابقة، كانت . في الغالب . محكومة بمفاهيم أخرى غير عصرية . المساواة الكاملة والشفافية في تسيير الأمور، والأخذ في الاعتبار الاستحقاقات القانونية التي تدعم هذا التوجه مسألة أساسية، بعدها تشرع الدولة في بسط مظلتها على جميع المواطنين، وتنبسط مروحة المساواة على أرض الواقع بعد اعتمادها نظريا.[٢٢]

ينبغي أن تلعب المنظمات الأهلية وجماعات الفكر والأندية الأدبية وجمعيات الثقافة دورا كبيرا في التأسيس لهذا النمط من الحركة حيث المواطنة الدستورية هي ركن ركين للدولة الحديثة التي تسعى بكل السبل للرقي بمستوى المعيشة مع الرعاية الكاملة للأفراد ومساواتهم في الحقوق والواجبات، ومنحهم نفس الامتيازات دون نقصان. ومن الحتمي أن يقبل الجميع فكرة تجاور وتحاور العناصر المختلفة بالمجتمع وصولا إلى تعددية تتشكل من واجهات إثنية وطائفية ترتضي فيما بينها بفكرة العيش في رحاب دولة قوية عصرية يخضع الجميع لقوانينها التي لا تفرق بين أحد من رعاياها .

---

[٢٠] فؤاد نصر الله، الإندماج الوطني والتحولات الراهنة، إشارة: شبكة إخبارية ثقافية، ٢٠١١/٦/١٠.

[٢١] المصدر نفسه

[٢٢] فؤاد نصر الله المصدر السابق.

ويرى البعض أن هناك نقاط أساسية ينبغي توافرها كمداخل لتحقيق المشروع، كي يصل إلى القواعد التي تتبناه لتساهم في جعله واقعا ممكنا:[٢٣]

- أن الوحدة من خلال التعددية رهان صحيح، وصالح للتداول كما علمتنا أدبيات الثقافة السياسية .
- الرضا عن السياسات التي تنتهج طالما تمارس قواعد العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.
- الانصهار الثقافي مقدمة ضرورية للاندماج الخلاق في كافة المجالات الأخرى في الوطن .
- تحرير الخطابات من ثقل المرجعية الواحدة لصالح تصورات ممكنة لها إطار واحد يتسع للتصورات الثانوية .
- تنضيد التشكلات الخاصة بالجمعيات المدنية والمؤسسات الأهلية، بل والمشروعات الحكومية التي ترعى قيم الحوار، وصولا إلى قدر كبير من التفاهم والتصالح مع الآخر .
- لا يمكن إغفال ضرورة المشاركة الواسعة في الحراك الثقافي والإجتماعي وغيرهما، وهذا رهين الانفتاح الفاهم على تجارب التحديث بالمملكة .
- ترسيخ مسألة التسامح والاستيعاب للمختلف ضمن مكونات ثقافية ينبغي الترويج لها باقتناع كامل، ونزاهة فكرية يعتد بها .
- العمل على التنمية بكل تنوعاتها، فالتنمية واحدة من ركائز نجاح فكرة الاندماج الوطني .
- اسناد المناصب القيادية لكافة أطياف المجتمع، فهذا يسهل عملية إثراء الإندماج الوطني لوجود مساحة مناسبة لاتخاذ قرارات لا تمس السيادة بل تضفي قدرا كبيرا من الشعور بالانتماء عبر الفضاءات الواسعة من الجغرافيا .

ثالثاً: التنوع في الولايات المتحدة الأمريكية:

بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية ٣٠٨.٧ مليون في عام ٢٠١٠ (ثالث أكبر دولة في العالم من حيث السكان – بعد الصين ١.٣ مليار والهند ١.١ مليار).[٢٤] ويتسم سكان هذه الدولة القارة بتنوع عالي. يشكل البيض من أصل اسباني حوالي ١٦% (٥٠.٥ مليون). ويشمل عناصر أخرى من البيض – غير الاسبان، non–Hispanic origin.

[٢٣] المصدر نفسه.

[٢٤] Statistical Abstract of the United States, 2006 (Washington DC: US Census Bureau, 2006).

اللغة الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية هي اللغة الانجليزية التي يتحدث بها ٨٠% من السكان، ثم الاسبانية(١٢.٤%)، ثم لغات هندية/أوروبية (٣.٧%)، ثم اللغات الآسيوية وجزر الباسفيك (٣%)، ولغات أخرى ٠.٩%.

بالنسبة للتكوين الديني للولايات المتحدة الأمريكية تحتل المسيحية البروستانتية ٥٢%، والكاثوليك الرومان ٢٤%، والمسلمون ١%، واليهود ١%، و"لا دينيين" أو أديان غير مسجلة ٢٠%.[٢٥]

من ناحية عنصرية racial أغلب سكان أميركا (٩٧%) هم من عنصر واحد (٢٩٩.٧) مليون؛ من هؤلاء يشكل البيض ٧٢% (٢٢٣.٦) مليون. أما السود أو الأفارقة الأميركان فتعدادهم ٣٨.٩ يمثلون ١٣% من جملة سكان أميركا. ويبلغ عدد الأميركيين من أصل آسيوي ١٤.٧ مليون (٥%) من السكان. حوالي ٢.٩ مليون من الأميركيين قالوا أنهم من أصل هندي – (٠.٩%). هناك أقليات صغيرة من هواي وبعض الجزر الباسيفيكة الأخرى يشكلون (٠.٥) مليون أي حوالي (٠.٢%) من السكان، بينما يبلغ عدد (من أصول أخرى متنوعة) حوالي ١٩.١ مليون (٦%) من الذين خضعوا للمسح. كما أن هناك ٩ مليون ذكروا أكثر من جنس واحد في تعداد عام ٢٠١٠ (٣%) من السكان. وإذا أخذنا معيار التصنيف (بيض وسود) نجد أن هناك تقاطعات مع انتماءات أخرى من ناحية الأصل و(الهوية الأولى)، حيث تظهر إزدواجية الجنس/العنصر، وهذه الفئة تشكل حوالي ٩٢% من سكان أميركا. فالبيض ينتمون إلى جنسيات متعددة وكذلك السود وهذه تُعرف بـ تعددية الأجناس multiple–race combination". وهذا يعني أن النظرة للتركيبة العرقية للولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تضع في الاعتبار هذه التقاطعات والازدواجية والتعددية في الأصل والجنس واللون – مضافا لها التعددية في الأديان والخلفيات الثقافية. فالمهاجرين جاؤا من عدة دول مما يعني عدة هويات. لكن تم صهرهم في البوتقة الأمريكية فتكونت هذه الهوية الواحدة "الأميركانية" (Americanism).

معظم الهجرات الوافدة جاءت في موجات تاريخية ثلاث:[٢٦]

الأولى: ١٨٤٠ – ١٨٦٠ بصورة أساسية من أوربا واسكندنافيا؛

الثانية: ١٨٧٠ – ١٩٢٠ من آسيا وشرق أوربا؛

---

[٢٥] Austin Rany and Thad Kousser, "Politics in the Unites States". In: Gabriel A. Almond, : *Comparative Politics Today* (updated 9th edition, New Delhi: Pearson, 20011), p. 707.

[٢٦] Statistical Abstract of the United States, 2006 (Washington DC: US census Bureau, 2006).

الثالثة: من ١٩٦٥ وحتى الوقت الحاضر – من أمريكا اللاتينية وآسيا.

إذن تكونت الولايات المتحدة الأمريكية من خليط من الأجناس والقوميات المختلفة التي نزحت إليها من عدة مناطق في العالم. تفاعلت هذه الأجناس والعناصر المختلفة وشكلت المجتمع الأمريكي المعاصر. ونشأت الأجيال الأمريكية الأولى على مفاهيم وقيم وضعها الأجداد – الآباء المؤسسون the founding fathers . وتنطوي هذه المفاهيم على أن المجتمع الأمريكي يقوم على حضارة سامية وثقافة رفيعة، وأن لأمريكا رسالة عظيمة في العالم وعليها أن تقود العالم نحو السلام والأمن والتقدم.[٢٧]

تربّت الأجيال الأمريكية المتعاقبة على هذ المفاهيم وأعطت النخبة الأمريكية الشعور بالزهو (Jingoism) والافتخار بالأميريكانية [٢٨](Americanism). ثم اكتسبت الولايات المتحدة – بفضل حجمها ومواردها – قوة متكاملة (integrated) ومتعددة الأبعاد (multi-dimensional power) حيث تضم كل عناصر القوة الوطنية – فضلاً عن القوة العسكرية – وقدرات علمية وتكنولوجية وقوة بشرية واقتصادية وجاذبية ثقافية.[٢٩]

إن الحضارة الأمريكية هي حضارة قرنين فقط، ولكنها امتداد لحضارة الغرب الأنكلوسكسونية البروتستانتية. ولكنها "شوِّهت في بعض جوانبها واتصفت بسرقة كثير من الثقافات الأخرى وتشويهها بما في ذلك سرقة الآلاف من العقول من العالم الثالث وثروات العالم الثالث والثقافة الأفريقية بما فيها الموسيقى".[٣٠]

لقد نشأ نظام ديمقراطي خاص بالولايات المتحدة بعد حرب الاستقلال مباشرة. تفاعل عامل الثورة والفكر السياسي عند نشطاء الصفوة السياسية في الدولة الوليدة آنذاك (١٧٩١)، فأنتج الديمقراطية الأمريكية. وهو نظام ديمقراطي لا تعلو فيه مؤسسة حكومية على بقية

---

[٢٧] عبده مختار موسى، مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام (٢٠٠٥)، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣١٩) سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٥٧

[٢٨] Betty Houschin Winfield and Lois Defleur, "Challenges for the Future", in: Abdu Mukhtar Musa, "The coverage of the Gulf War in the Western Media" , (unpublished Master Thesis, University of Khartoum, Department of Political Science, Khartoum, 1994), pp. 20 – 21.

[٢٩] Joseph S. Nye, Jr., "The New Dimensions of Power", p. 47; and Samuel P. Huntington, "American Role: Decline or Renewal?", p. 43, *Dialogue* (Washington D.C.), No. 86 (1989).

[٣٠] جيرمن نيلسون، فريدريك هاليدي وميلود المهذبي، "الغرب والإسلام وأحداث الحادي عشر من سبتمبر" المحاضرة الشهرية الثالثة ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٢/٢/١٤.

المؤسسات، ولكن نظام اشتهر بالصلاحيات المشتركة بين رئيس الجمهورية والكونجرس. وعندما نشأت الأحزاب السياسية أصبح لأهل الثروة حزبهم (الحزب الجمهوري)، وأصبح للغالبية الأخرى حزبهم (الحزب الديمقراطي). هو نظام ثنائي الحزبية ولكنه يقوم على تحالف جماعات... كما يقوم على التسويات بين الأطراف المتنافسة، فأصبح النظام الأمريكي نظام تسويات لا أغلبيات.[٣١] ويمكن النظر لهذه التجربة في أنها – جزئيا – يمكن أن تفيد السودان للخروج من مأزقه الخاص بعدم الاستقرار السياسي لا سيما من حيث استخدام نظام التسويات بين النخب الحاكمة والجماعات المعارضة.

رابعاً: التنوع في نيجيريا:

نيجيريا دولة أفريقية كبرى حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٧٥ مليون نسمة حسب تعداد ٢٠١٣، وهذا يشكل سدس سكان القارة وخُمس سكان أفريقيا جنوب الصحراء. وتبلغ مساحتها ٣٦٥,٦٦٨ ميل مربع.[٣٢] وهي دولة علمانية ديمقراطية فيدرالية، يشكل المسلمون ٥٠% من السكان، و ٤٠% مسيحيون والـ ١٠% أديان محلية. يتركز المسلمون في الشمال، بينما معظم الجنوب مسيحي.[٣٣] غير أن الدولة يسيطر عليها المسيحيون والدليل على ذلك حتى العطلة الرسمية الاسبوعية هي يومي السبت والأحد. وهي دولة منتجة ومصدرة للنفط، وعضو في (الأوبك).[٣٤]

في نيجيريا أكثر من ٢٥٠ قبيلة أكبرها الهوسا والفولاني (يشكلان ٢٩% من السكان)، ثم اليوروبا (٢١%)، ثم الإيبو ١٨%، والإيجاو ١٠%، وكانوري ٤%.. تنتشر عدد من اللغات المحلية، يزيد عن الـ ٥٠٠ من أبرزها الهوسا اليوروبا والإيبو والفولاني، غير أن اللغة الرسمية هي الانجليزية حيث استقلت من بريطانيا عام ١٩٦٠ وشهدت معظم سنواتها الأولى بعد

---

[٣١] حسن علي الساعوري، "السودان واستراتيجيات التحول الديمقراطي"، ورقة قدمت في المؤتمر العلمي السابع للجمعية السودانية للعلوم السياسية،الخرطوم: ١٩ – ٢١ أكتوبر ٢٠١٥.

[٣٢] Robert J. Mundt, Olandimeji Aborisade, and A. Carl Le Van, Politics in Nigeria,. In*: Comparative Politics Today*: A World View (updated 9th edition, Gabriel A. Almond, etal, India: Paterson, 2011, p. 655.

[٣٣] Ibid., p. 655.

[٣٤] مقال عن نيجيريا كتبه المؤلف (عبده مختار) عندما كان يعمل في التدريس في شمال شرق نيجيريا، صحيفة السوداني، الخرطوم: ٢٠١٤/١١/٤.

الاستقلال حكم العسكر عبر إنقلابات لكن بعد عام ١٩٩٩ وحتى الآن استقر النظام الديمقراطي.[٣٥]

وبعض اللغات يتحدث بها الملايين ومع ذلك شكلت الإنجليزية اللغة الوحيدة التي تربط بين الجميع فأصبحت هي اللغة الرسمية وشكلت داعما للوحدة الوطنية والهوية الواحدة. ومثلما تنقسم الدولة عرقيا فهي أيضا منقسمة دينيا بين المسلمين والمسحيين، ومع ذلك استقر فيها النظام الديمقراطي منذ عام ١٩٩٩ بعد أن انقطع عدة مرات بانقلابات عسكرية. كما استقرت على النظام الاتحادي (الفيدرالي). والآن نيجيريا دولة مستقرة تماماً ولا يمكن القياس بحالة "بوكو حرام" لأنها حالة ترتبط بتطورات خاصة بالتيار الإسلامي إقليميا ودولياً. إذن أن تستقر سياسيا دولة بهذا التنوع يؤكد أن المشكلة ليست في التنوع، بل في كيفية إدارة هذا التنوع.[٣٦]

فإذا كانت أقوى مرتكزات الهوية هي الدين واللغة والقيم والأخلاق فهي متوافرة في السودان أكثر مما هو في نيجيريا. ومع ذلك استقر النظام السياسي في نيجيريا على الديمقراطية والفيدرالية منذ عام ١٩٩٩ مستفيدين من تجارب ليست كثيرة أو تاريخ طويل بل من عدم استقرار (بين ديمقراطية وإنقلابات) في فترة ٣٩ سنة فقط (١٩٦٠ – ١٩٩٩).

صحيح أن في نيجيريا هناك كثير من الاختلافات والتوترات – خاصة في فترة الانتخابات. وصحيح أن الدين حاضر في العملية السياسية، لكن – ومع ذلك – لم يؤثر في مجمل استقرار النظام السياسي. لماذا؟ لأن الجميع متفقون على احترام قواعد اللعبة (rules of the game). ويتأكد ذلك من التداول السلمي للسلطة. فمهما بلغت الاختلافات الدينية والعرقية أو تدخلت عوامل أخرى يظل الجميع متمسك بمبدأ التداول السلمي السلطة عبر العملية الديمقراطية.[٣٧]

جانب آخر من قواعد اللعبة يرتكز على مبدأ الدولة المدنية. فجمهورية نيجيريا الاتحادية منقسمة إلى مسلمين ومسيحيين. لذلك توافقوا على النظام العلماني للدولة. فكل الذين أسألهم (من

[٣٥] Robert J. Mundt, Olandimeji Aborisade, and A. Carl Le Van, Politics in Nigeria, opl. Cit., pp. 655 – 660.

[٣٦] عبده مختار موسى، "نيجيريا التي نجهل"، مقال في: صحيفة السوداني: الخرطوم، ٢٠١٤/١١/١١

[٣٧] عبده مختار، "سياستنا وسياستهم"، مقال في السوداني، الخرطوم: ٢٠١٤/١١/٢٥

أساتذة جامعيين) عن هوية الدولة النيجيرية أو كيف يمكن تصنيفها كان الرد واحد – من المسلمين والمسيحيين: أن نيجيريا "دولة علمانية" (secular state).

لقد اتفقت النخبة النيجيرية على ذلك استناداً إلى معطيات الواقع واستجابة لمطلوبات الاستقرار.. بينما السودان منسجما دينيا وطبقت الحكومة الشريعة (أو أعلنت ذلك) ولا تحتاج النخبة السودانية اللجوء لذلك الخيار (علمانية الدولة) ومع ذلك ظل نظامنا السياسي غير مستقر ودولتنا مضطربة. لماذا؟ لأننا لم نطبق الديمقراطية الكاملة. ولم تحترم "قواعد اللعبة". إن الدين حاضر في الواقع السياسي حتى في الولايات المتحدة الأمريكية. وكثير ما يؤثر على نتيجة الانتخابات هناك. ومع ذلك لم يكن الدين سبباً في صراع، لأن الجميع ملتزم بقواعد اللعبة السياسية.

خامساً: التنوع في الهنـد:

يسكن شبه القارة الهندية ١.١ مليار (تعداد ٢٠٠٥)، في مساحة تبلغ قرابة ١.٣ مليون ميل مربع. نالت استقلالها عام ١٩٤٧ ووضعت دستورها الحالي عام ١٩٥٠ والذي خضع ل (٩٣) تعديلاً كان آخرها ٢٠٠٦.[٣٨]

تتحدث الهند ٧٨٠ لغة تنتمي إلى أسر لغوية مختلفة أكبرها الهندية/الآرية Indo–Aryan والتي يتحدث بها ٧٥% من الهنود. ثم اللغات الدرافيدية التي يتكلم بها معظم بقية الشعب الهندي. بقية اللغات في الهند تنتمي إلى المجموعة الأسترالية/الآسيوية والصينية/التيبتية (Sino–Tibetan).[٣٩] اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية. بالإضافة إلى اللغات الرئيسية التي سبق ذكرها هناك اللغة البنغالية والتيلوجو Telugu والأوردو Urdu وماراثي Marathi وجوجاراتيGujarati ومالايام وكنَّادا، والبونجاب، والكشميرية، والسندية والسنسكريتية. وهناك (٢٤) لغة في الهند يتحدث بكل واحدة منها أكثر من مليون شخص.[٤٠]

بالنسبة للتنوع الديني فإن ٧٩.٨% من الهنود يعتنقون الهندوسية، ثم الإسلام (١٤.٢%)، فالمسيحية (٢.٣%)، ثم السيخية (١.٧%) والبوذيـة (٠.٧%).

---

[٣٨] Subrata K. Mitra, Politics in India. In*: Comparative Politics Today*: A World View (updated 9th edition, Gabriel A. Almond, etal, India: Paterson, 2011, p. 603.

[٣٩] *. Encyclopedia Britannica Online. Retrieved 10 December 201Z; see also: "Indo-Aryan languages"*
. Dravidian languages". Encyclopedia Britannica Online. Retrieved 10 December 2014

[٤٠] Subrata K. Mitra, Politics in India, op. cit., p. 614.

إضافة إلى التنوع الديني، الهند دولة عالية التنوع من ناحية إثنية وطائفية. والتنوع فيها متعدد الطبقات "multi-layered diversity". ففي الهند (٦١) طائفة مسجلة بحسب الدستور الهندي. ويشير قانون القبائل والطوائف وفقا للدستور لسنة ١٩٥١ إلى أن "أي شخص يعتنق ديانة أخرى غير الهندوسية والسيخ والبوذية يُعتبر عضو في الطوائف المصنفة المسجلة بالقانون (Scheduled Castes Order).[٤١] وتحت هذه القوميات الطائفية تندرج أكثر من ٣٠٠٠ طائفة. وهذه الطوائف تشكل الوحدة الأساسية في المجتمع الهندي فهي تشكل عصب البناء الاجتماعي فهي تحكم نظام الزواج، والعلاقات الاجتماعية، وتحديد المحرمات في الأكل، والطقوس. هذه الطوائف تُقسَّم إلى أربعة مجموعات كبيرة وتُسمى (فارناس *varnas*) وتشمل: ١. البراهما (الذين يمارسون الطقوس التقليدية للكهنة)؛ ٢. الكشاترياس (وهم المحاربون)؛ ٣. الفيسياس (الطبقات التجارية)؛ ٤. سودراس (العامة، الفلاحين والخدم).[٤٢]

يلاحظ الباحثون أن الهند تمثل حالة فريدة من الثقافات المتداخلة في الانتقال للديمقراطية والتنمية، ونظامها الدستوري العلماني، واقتصاد ليبرالي – لكنه يميل للنظام المختلط، وبما تعانيه من فقر كبير، وتركيبتها الإثنية المعقدة، تشكل مثال جيد للنظريات العامة في التنمية والتحديث والاستمالات الرأسمالية والاشتراكية."[٤٣]

ومن خلال الاستقرار السياسي استطاعت الهند أن تحقق معدلات عالية للنمو. هذا الاستقرار والتوازن في شبه القارة الهندية العالية التنوع (إثنياً،لغوياً، دينياً، طائفياً، وثقافياً) يرجع لخاصية في السياسة الهندية التي تستلهم الرموز من الثقافة والدين من ناحية، ومن المؤسسات السياسية الحديثة والسوق، من ناحية أخرى، في سياق واقع يجمع بين التعقيد والتطور – رغم السذاجة البادية على شكل هذا الواقع.[٤٤]

وبعد أكثر من ستة عقود من الاستقلال تقوم السياسة في الهند على المشاركة الديمقراطية، وحركات المعارضة والتكيُّف وفق المؤسسات الحديثة. هذا الاسلوب من السياسة أصبح سمة للهند في كل مجالات الدولة. وخير دليل على نجاح هذه التكيُّفية في الهند هي أن كثيرا من حركات الاحتجاج ومحاولات التمرد والعمل العسكري سرعان ما تجد حل مؤسسي لمشكلاتها في سياق النظام الهندي. وعلى الرغم من الاضطراب السياسي في كشمير يشكل تحدي لهذه المقولة إلا أن حل أزمة البنجاب في تسعينات القرن العشرين، والتاميل في سيتنات

[٤١] Constitution (Scheduled Castes) Order, 1950 (part III, Rules and Orders under constitution.
[٤٢] Subrata K. Mitra, Politics in India, op. cit., p.613
[٤٣] Ibid., p. 604.
[٤٤] Ibid., p. 604.

القرن العشرين تؤكد نجاح اسلوب السياسة الهندية في حل النزاعات والصراعات.[٤٥] وعلى الرغم من أن الاضطرابات في كشمير من حين إلى آخر ونشاط الحركات الانقسامية في البنجاب في الشمال الشرقي في ثمانينات القرن العشرين والعنف الجماعاتي inter-community violence من حين إلى آخر، يشكل مصدر قلق للحكومة الهندية إلا أن الدولة ما زالت متماسكة.

يوجد في الهند (٧) أحزاب سياسية فقط (كانت ٥ قبل ١٩٩٠) أميزها هو حزب المؤتمر الوطني الهندي وهو أول حزب سياسي في العالم الثالث والذي تأسس عام ١٨٨٥. ثم الحزب الشيوعي للهند (١٩٢٥)، ثم الحزب الشيوعي الهندي الماركسي (١٩٦٤)، وحزب بهاراتيا جاناتا (١٩٨٠)، وحزب باهوجان ساماج (١٩٨٤) وحزب ساماجوادي (١٩٩٢)، وحزب الموتمر الوطني (١٩٩٩).[٤٦]

بدأت الهند كديمقراطية ضعيفة تقم على ثقافة سياسية فقيرة وفوضوية وظيفية، وتقدس البقر، تعج بالفقراء والمدن العشوائية والمتسولين، وبنية تحتية فقيرة. باختصار هي صورة مصغرة للتخلف "epitome of backwardness". غير أنها في العقود الأخيرة بدأت تنهض وبدأت عملية متسارعة لدمج اقتصادها في اقتصاد العولمة.

بالتدرج في استيعاب التقاليد الديمقراطية وضع الآباء المؤسسون (غاندي ونهرو) قاعدة سليمة للتأسيس لدولة مستقرة رغم ضخامة السكان والمساحة والتعددية والمركبة والتنوع المعقد. نجحت القيادة الهندية الحكيمة في الانتقال بصورة سلسة بالدولة الهندية عن طريق ديمقراطية رشيدة وفيدرالية سلمية؛ واستطاعت أن تحقق المناخ الملائم لتفاعل عناصر الدولة الحديثة مع المجتمع التقليدي في الهند المعاصرة.

تتميز الهند عن بقية دول ما بعد الاستقلال بأنها حافظت على استمرارية كل من القيادة والبنية المؤسسية institutional structure". وتم تهنيد البيروقراطية المحترفة وجهاز الأمن، وساعد على كل ذلك وجود حزب قومي يستند إلى أنصار من كل أنحاء الهند وطوائفها وطبقاتها هو حزب المؤتمر الوطني الهندي. كما أن من انجازات الهند الكبيرة هي "تأسيسها لجهاز بيروقراطي منظم مهنياً ومساءل سياسياً."[٤٧]

---

[٤٥] Ibid., pp. 604 – 605.

[٤٦] أنظر الموسوعة الحرة (ويكيبيديا): قائمة الأحزاب السياسية في الهند.

[٤٧] Subrata K. Mitra, Politics in India. In*: Comparative Politics Today,* op.cit., p.622.

الملاحظة المهمة في التجربة الهندية هي "تفاعل الفيدرالية، الانتخابات، التنافس الحزبي، نظام قضائي محايد impartial، ومنظمات مراقبة لحقوق الإنسان (من حركات هندية وعالمية)، كلها تفاعلت في انتاج بيئة سياسية ساعدت على استدامة الديمقراطية والتنمية في الهند."[٤٨]

للتعامل مع التنوع في السودان بصورة سليمة – على ضوء تلك التجارب – يحتاج السودان لنخبة واعية ومدركة لمعطيات التاريخ وحقائق الواقع؛ وفهم عميق لطبيعة الشخصية السودانية وتركيبتها الاجتماعية/النفسية والإثنية. وقد تتمثّل هذه النخبة في قيادة أو ربما زعيم ملهم/كاريزمي يحقق هذا الهدف مثلما فعل المهاتما غاندي في الهند الذي تمتع بفهم عميق لطبيقة السياسية الهندية وكيفية التعامل مع الصعوبات الكامنة فيه والتي تعوق توحيد شعب منقسم بصورة حادة بالتعدد العنصري والديني والطائفي. وقد واصل نهرو في ذات الخط والمنهج فعمل – من خلال هندسة الدستور – لإعطاء نوعاً من الرؤية الشاملة لدولة هندية عصرية/علمانية ديمقراطية، وتعبئة مواردها نحو هدف مزدوج: النمو وإعادة التوزيع.

[٤٨] Ibid., p.604.

سادساً: مقارنة بين درجة التنوع بين السودان وفي كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، الهند ونيجيريا:

الدولة	السكان والمساحة	عدد اللغات	الإثنيات (القوميات)	الأديان	عدد الأحزاب	حالة النظام السياسي
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠٠ مليون نسمة/ ٣,٤٧٥,٠٣١كلم مربع	الانجليزية بصورة أساسية (٨٠%) مع أقليات تتحدث الاسبانية ولغات أخرى	(٦) مجموعات إثنية لكنها كبيرة لأنها تمثل قوميات لشعوب مختلفة في العالم	(١٥) أبرزها المسحية، والإسلام، واليهودية والبوذية والهندوسية وجماعات لا دينية	(٢) الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي	مستقر
الهند	١.١ مليار نسمة/ ١.٣ مليون ميل مربع	٧٨٠	٣٠٠٠ طائفة (castes)/ و (٥٤) مجموعة إثنية كبيرة	٧ أديان	٧ أحزاب	مستقر
نيجيريا	١٧٥ مليون/ ٩٢٣,٧٦٨ كلم مربع	٥٠٠	٢٥٠ مجموعة عرقية	الإسلام (٥٠%)، المسيحية (٤٠%)، أديان أخرى (١٠%)	حوالي ٣٠ حزب سياسي	مستقر (خاصة منذ ١٩٩٩)
السودان	1882000 كلم مربع/السكان ٣٢ مليون نسمة		أقل من (٥٠) مجموعة إثنية.*	الإسلام (أكثر من ٩٧% بعد إنفصال الجنوب	أكثر من (١٠٠) حزب سياسي (المسجل منها رسمياً ٨٣)	غير مستقر/ مضطرب

- لا توجد إحصائية دقيقة بعد انفصال الجنوب، لكن تقريبا انخفض عدد القبائل من ٥٧٢ إلى أكثر من ٤٠٠ قبيلة، وبالتالي انخفض عدد المجموعات القبلية لأقل من ٥٦ التي كانت قبل الانفصال.

بالنسبة للمقارنة بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية نلاحظ أن أمريكا أكثر تنوعا من السودان في معظم مكونات الهوية – دينيا وثقافيا وإثنيا. مع ملاحظة أن الرقم الخاص بعدد المجموعات الإثنية في أمريكا (٦) هذا لا يعكس حقيقة التنوع لأن هذا الرقم يمكن وصفه بأنه يشير إلى "قوميات" عالمية أكثر من كونه يشير إلى مجموعات عرقية محدودة تضم عدد من القبائل كما هو الحال بالنسبة للمعيار المستخدم في حالة السودان ونيجيريا. فالمجموعات الإثنية الأمريكية تضم في داخلها شعوبا من دول مختلفة وتحمل كل منها خلفيات ثقافية وخصائص أنثروبولوجيا مختلفة مثل الأسبان والألمان والوافدين من الدول الاسكندنافية والآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية وغيرها. وكل مجموعة من هذه المجموعات تنطوي على تنوع في اللغات والثقافة والإثنية. وبالتالي تكون هذه المجموعات الأمريكية الست في الواقع أكثر تنوعا وتعددا من المجموعات الإثنية في دولة كالسودان والذي تربط شعبه – الذي يزيد عنه شعب أمريكا بعشرة أضعاف – روابط أساسية في مكونات الهوية خاصة الدين (الإسلامي) واللغة (العربية). وتبدو في المفارقة الأكبر في هذه المقارنة في الاختلاف الكبير في عدد الأحزاب (حزبان في أمريكا مقابل أكثر من ١٠٠ حزب في السودان لـ ٣٠ مليون نسمة به نسبة عالية من الأمية ومستوى ضعيف في الثقافة السياسية).

الملاحظ أن النخبة السياسية الأمريكية قد نجحت في إرساء قواعد راسخة لحكم دولة القانون والحرية والعدالة، وقد تم تضمين هذه المبادئ في دستور منذ بواكير تكوين الدولة الأمريكية – لم يتم إلغاؤه بل خضع لبضع وعشرين تعديلاً ليواكب المتغيرات والتطورات المختلفة. وتعزز ذلك باحترام قواعد اللعبة السياسية المستندة إلى هذا الدستور. وبذلك استطاعت هذه النخبة أن تنجح في تحويل أمريكا لـ "بوتقة انصهار" (melting pot) أنتجت هوية جديدة "الأميريكانية" ودولة متماسكة ونظام سياسي مستقر.

بالنسبة لحالة المقارنة الثانية مع السودان، نيجيريا، فالملاحظ أن نيجيريا هي أكثر عددا من حيث السكان مقارنة بالسودان (ستة أضعاف سكان السودان) وأكثر تنوعا من ناحية المجموعات الإثنية (٢٥٠) أي أكثر من خمسة أضعاف المجموعات العرقية في السودان. وكذلك في عدد اللغات حيث توحِّد اللغة العربية اللسان السوداني (مع وجود لهجات/لغات محلية محدودة لبعض الأقليات) بينما يسود في نيجيريا عدد كبير من اللغات لإثنيات كبيرة (مثل

الهوسا–فولاني، واليوروبا والإيبو) ولا توحدها إلا لغة الاستعمار (اللغة الانجليزية). إضافة إلى وجود دين واحد لأغلبية سكان السودان خاصة بعد انفصال الجنوب (٩٧%) مقابل وجود الدين الإسلامي والمسيحية (٥٠% و ٤٠% على التوالي) في نيجيريا مما يتيح المجال لإستقطاب ديني/سياسية حاد وبالتالي فتنة وصراعات وعنف. ومع ذلك استقرت نيجيريا بفعل نجاح نخبتها في إ رساء نظام ديمقراطي توافقي وفيدرالي كامل مع احترام قواعد اللعبة الديمقراطية، بينما ما زال السودان يعيش في أزمات وحروب وتمزق واضطرابات.

أما المفارقة الأكبر هي عند مقارنة السودان مع دولة الهند والتي لا يمكن مقارنتها مع السودان من ناحية التنوع والتعدد – من جميع الجوانب. كما هو موضح في الجدول فإن الهند بها أكثر من مليار نسمة وأكثر من ٣٠٠٠ طائفة وعشرات الأديان و(٧٨٠) لغة ومئات الإثنيات والثقافات ومع ذلك استقرت شبه القارة الهندية بفضل حكمة ووعي نخبتها السياسية واحترامها لقواعد الديمقراطية ودولة القانون والمواطنة والعدالة..

خاتمـــــة:

إذن من واقع هذه الدراسة المقارنة المختصرة يتضح أن هذه النماذج (أمريكا ونيجيريا والهند) أكثر تنوعاً من السودان في جميع عناصر الهوية ومع ذلك فشلت النخبة السودانية في إدارة هذا التنوع. ومن استقراء تلك التجارب يتضح أن الآباء المؤسسون في أمريكا والهند، ووعي النخبة السياسية في نيجيريا واحترامها لقواعد اللعبة الديمقراطية هي من أهم الأسباب التي جعلت تلك الدول مستقرة بينما فشلت في ذلك دولة كالسودان – أقل عددا في السكان، وأقل تنوعا، مع توافر عوامل قوية للانسجام (الدين واللغة).

إن النظام السياسي في السودان لم يستقر (ولن يستقر) سواء كان نظاماً إسلامياً أو علمانياً طالما أن النخب السياسية لا تحترم قواعد اللعبة. ومن ذلك فإن الديمقراطية لم يتم تطبيقها بصورة سليمة proper، فالديمقراطية هي ليست انتخابات فقط بل ممارسة حقيقية تقوم على مفاهيم وقيم ومبادئ محددة مثل الحريات والشفافية واحترام الرأي العام والتمثيل البرلماني الحقيقي، والعدالة ودولة القانون – وليست دولة يحكمها ثالوث "الأمن والسوق والقبيلة" كما

وصفها بروفيسر التجاني عبد القادر (أكاديمي من الإسلاميين الذين هاجروا للعمل خارج السودان منذ بداية حكم الحركة الإسلامية في السودان).

إن تطبيق الديمقراطية الحقيقية في السودان يمكن أن يقضي على النزاعات والصراعات والحروب، لأن الديمقراطية الحقيقية والكاملة سوف تقضي تلقائيا على كل هذه العلل (أو مسببات الأزمات) في السودان، مثل العنصرية والجهوية والتهميش والظلم وغيرها من الممارسات التي تثير الشعور بالظلم الاقتصادي والغبن الاجتماعي والإقصاء السياسي (المناطقي، والعرقي).

لذلك تكمن مشكلة السودان في كيفية تطبيق الديمقراطية تطبيقا صحيحا وحقيقياً، وكذلك كيفية حسن إدارة التنوع. لذلك تقترح هذه الدراسة الضمانات والتدابير التالية للخروج بالسودان من أزمته السياسية وبناء دولة مستقرة:

١. ديمقراطية حقيقية real democracy
٢. فيدرالية كاملة adequate federation
٣. التنمية الشاملة والمتوازية؛
٤. حسن إدارة التنوع بتطبيق مبدأ سيادة القانون ودولة محايدة تجاه المواطن وتجاه كل الإثنيات ومكونات المجتمع السوداني.
٥. إقامة دولة المؤسسات، دولة القانون والعدالة؛
٦. قضاء مستقل ومحايد.

وربما يكون نظام الديمقراطية التوافقية مع تمثيل نسبي في الانتخابات هو الأنسب للسودان لتمثيل أكبر عدد ممكن من الإثنيات المختلفة لكن مع تطبيق الفدرالية الكاملة، وتوافر إرادة سياسية للنخب تقوم على التنازلات اللازمة والتسويات والشراكة السياسية في مرحلة انتقالية تحقق الاستقرار اللازم للتنمية وتهيْ المناخ لديمقراطية مستدامة. وبما أن النخبة السودانية قد فشلت في إدارة التنوع لدولة هي أقل تعددا

وتنوعا وسكاناً من دول أخرى كثيرة نجحت واستقرت، عليها أن تستفيد من تلك التجارب.